تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

العقوبات الاقتصادية على إيران
بوابةٌ لصراعٍ إقليميٍ محتمل

د. مصطفى الدراجي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

العقوبات الاقتصادية على إيران: بوابةُ لصراعٍ إقليميٍ محتمل

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. مصطفى الدراجي / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المشكلة بين الغرب وطهران عادت لتتعقد من جديد بعد أن أوصت الترويكا الأوروبية بتفعيل ما يُعرف باستراتيجية «السناب باك» أو آلية الزناد، والتي تسمح بفرض العقوبات الأممية على إيران وحلفائها دون الحاجة إلى العودة إلى مجلس الأمن. وقد مُنحت إيران مهلة 30 يوماً قبل تجديد العقوبات، التي ستُطبَّق من جميع دول العالم كونها صادرة عن الأمم المتحدة بموجب هذه الآلية. ملامح التصعيد باتت واضحة، سواء من خلال انسحاب قوات التحالف الدولي والأمريكية من العراق، أو عبر توصية الدول الأوروبية بتفعيل آلية الزناد خلال شهر أيلول القادم، أي قبل أن تتسلم روسيا رئاسة مجلس الأمن في تشرين الأول، وكذلك الهجوم الإسرائيلي على قطر الذي كان يهدف إلى محاولة اغتيال قيادات من حركة حماس ضمن الوفد المفاوض في الدوحة، وإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بأن لا حصانة لقادة حماس في أي مكان. في حال تطبيق العقوبات، ستُستهدف قطاعات النفط والغاز والكهرباء الإيرانية، وكذلك كل الجهات المتعاملة معها. وهنا يبرز القلق من أن العراق سيكون من أكثر المتضررين، خصوصاً في قطاعه المصرفي وعلاقاته المالية مع الولايات المتحدة، إضافة إلى اعتماده الكبير على الغاز الإيراني في توليد الطاقة. وقد يشمل الضرر أيضاً مبيعات النفط العراقي نتيجة الضغوط الدولية.

في الوقت ذاته ظهرت بعض التطورات من أهمها:

1. إسرائيل بدأت باجتياح قطاع غزة رسمياً، في عملية أطلقت عليها «عربات جدعون»، دون أي اعتبار لوجود مليوني مدني، حيث شنت حملة برية مصحوبة بقصف جوي بهدف ضم القطاع إلى أراضيها. وتشير التقارير الإسرائيلية إلى أن الجيش الإسرائيلي يسيطر على 40% من مدينة غزة حتى تاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2024.

2. هجوم إسرائيلي في اليمن استطاعت من خلاله إسرائيل اغتيال كامل أفراد الحكومة اليمنية، في خرق أمني كبير، ما أدى إلى انهيار الحكومة اليمنية التي تواجه الآن أوضاعاً صعبة للغاية.

3. إسرائيل بنت شبكة متنامية من المواقع والتحصينات في سوريا ولبنان، وتشير الدلائل إلى أن إسرائيل تبدو مستعدة للبقاء إلى أجل غير مسمى. وبدأ الحديث عن أن ما وقع تحت يد إسرائيل فهو لها، كما بدأ المستوطنون بالتخطيط لبناء أولى مستوطناتهم على الأراضي السورية.

4. تقارب إيراني أكبر مع الصين وروسيا عبر صفقات تكنولوجية وعسكرية ومناورات مشتركة في بحر قزوين والخليج العربي، ما يعزز استعداد طهران لمواجهة العقوبات أو حتى التصعيد العسكري.

5. قام الجيش الإسرائيلي بمناورة مفاجئة أطلق عليها اسم "فجر الصباح"، وكانت خطوة لافتة أخرى أقدمت عليها قوات الجيش الإسرائيلي في الأيام الماضية. فقد تحدثت صحيفة معاريف عن المناورة بالقول: إن الجيش الإسرائيلي أجرى، ضمن مناورة مفاجئة، محاكاة لـ «أسوأ هجوم مباغت قد تشنه إيران»، وتمكّن خلالها من رصد نقاط ضعف الحدود الشرقية مع الأردن. ووفقاً للتقرير، جرت المناورة بقيادة رئيس أركان الجيش، إيال زامير، وتضمنت محاكاة

لهجمات متزامنة من عدة جبهات، بينها إطلاق صواريخ من اليمن ولبنان، وتسلل مسلحين عبر الحدود الأردنية.

6. ناقش البرلمان الإيراني مشروع قانون طارئ ذي أولوية عاجلة يقضي بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) وإنهاء التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ظل مواجهة طهران ضغوطاً متجددة بشأن برنامجها النووي. ويمثل إقرار هذا المشروع شروع إيران في تصنيع القنبلة النووية، ما يعني دخولها مرحلة العزلة الدولية. وجاءت هذه المناقشة في هذا التوقيت كورقة تفاوضية مع الدول الأوروبية ووكالة الطاقة الذرية.

7. شنّ الجيش الإسرائيلي، بالتنسيق مع جهاز الشاباك وعبر سلاح الجو، غارة جوية استهدفت قيادة حركة حماس في الدوحة. غير أن الهجوم فشل في إصابة أي من قيادات الحركة، لكنه أدى إلى مقتل عدد من مرافقي الوفد، بينهم نجل خليل الحية، وجهاد لبد مدير مكتبه، وثلاثة من المرافقين.

وعلى إثر تلك المعطيات، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات لمستقبل النظام الإيراني:

أولاً: سيناريو الخيار الدبلوماسي

الخيار الدبلوماسي ما زال مطروحاً نظرياً، وفق المهلة الممنوحة لإيران، لكنه يتطلب منها تقديم تنازلات جوهرية، مثل التخلي عن جزء من مخزون اليورانيوم الذي يبلغ 400 كيلوغرام بنسبة تخصيب تصل إلى 60%، إضافة إلى القبول بشروط قاسية على برنامجها النووي تصادر معظم الإنجازات التي تحملت من أجلها الكثير، وكذلك تجميد برنامجها

الصاروخي، ووقف تطوير الطائرات المسيّرة، وضبط نشاط حلفائها الإقليميين. إلا أن هذا الخيار يثير جدلاً داخلياً في إيران بين تيار يراه «انكساراً استراتيجياً»، وآخر يعتبره السبيل الوحيد لتجنب عزلة خانقة قد تعيد البلاد إلى أجواء الحصار الشامل. وبالتالي، يبقى هذا الخيار قائماً حتى نهاية هذا الشهر، رهن تقدير المرشد الأعلى للثورة الإسلامية.

ومن جانب آخر، ووفق المساعي الدبلوماسية، عرضت الترويكا الأوروبية تمديد آلية إعادة فرض العقوبات لفترة محدودة. وكتبت الدول الثلاث في رسالة إلى مجلس الأمن هذا الشهر لتوفير وقت إضافي للمفاوضات بهدف إبرام اتفاق جديد، مع الحفاظ على إمكانية اللجوء إلى إعادة فرض العقوبات ذات الصلة ضد إيران لمنع الانتشار النووي. وإذا وافقت إيران، سيتعين على مجلس الأمن تبني قرار جديد. كذلك، وفي خطوة غير متوقعة، وزعت روسيا والصين مشروع قرار على مجلس الأمن من شأنه تمديد الاتفاق النووي حتى 18 أبريل/نيسان 2026.

وعلى الرغم من إعلان إيران عبر وزير خارجيتها عن اتفاق جديد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025، فإن الاتفاق الحالي بين إيران والوكالة لا يلغي تفعيل آلية الزناد في الاتفاق النووي. فالمفاوضات تركز على استئناف التفتيش على المنشآت النووية الإيرانية بعد تعليق التعاون في حزيران/يونيو 2025، عقب هجمات عسكرية على تلك المنشآت. أي أن دور المفاوضات مع الوكالة عرضته الدول الأوروبية من أجل تمديد مهلة الزناد لستة أشهر مقابل منح الوكالة وصولاً كاملاً للتفتيش، كدليل على حسن النية من إيران. إيران من جانبها أكدت أنها ستفعل «كل شيء» لمنع إعادة العقوبات، لكن عودة المفتشين لا تعني استئناف التعاون الكامل، ولم يتم التوصل إلى اتفاق يلغي التفعيل حتى الآن.

ومن جانب آخر، أصبحت شروط الولايات المتحدة والترويكا الأوروبية تتجاوز البرنامج النووي الإيراني وتسليم مخزون اليورانيوم الذي يبلغ 400 كيلوغرام بنسبة تخصيب 60%، لتشمل البرنامج الصاروخي، وتصدير الطائرات المسيّرة، ودعم الجماعات المسلحة في الشرق الأوسط. إذن، الخيار الدبلوماسي لا يزال متاحاً، لكنه يتطلب تنازلات استراتيجية كبيرة من إيران من أجل تفادي التصعيد العسكري.

ثانياً: سيناريو العقوبات

إذا أعيد فرض للعقوبات، فستعود كل التدابير التي فرضها مجلس الأمن على إيران في ست قرارات من 2006 إلى 2010. ومن هذه التدابير:

1. حظر على الأسلحة.
2. حظر على تخصيب وإعادة معالجة اليورانيوم.
3. حظر على عمليات الإطلاق والأنشطة الأخرى المتعلقة بالصواريخ الباليستية القادرة على حمل أسلحة نووية، وأيضاً حظر على نقل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية والمساعدة التقنية.
4. تجميد عالمي مستهدف للأصول وحظر السفر على أفراد وكيانات من إيران.
5. السماح للبلدان بتفتيش شحنات شركة إيران آير للشحن الجوي وخطوط الشحن التابعة لجمهورية إيران الإسلامية بحثاً عن بضائع محظورة.

كل هذه القرارات تؤدي إلى عقوبات عسكرية واقتصادية خانقة تشمل طيفاً واسعاً من الشركات والجهات، وقد تشمل الدول التي تساعد إيران ولم تلتزم بالقرارات الأممية، ومن ضمنها العراق.

ستشمل العقوبات العراق أيضاً في حال عدم امتثاله للعقوبات الأممية المفروضة على إيران، وقد تشمل شركة تسويق النفط العراقية "سومو" المسؤولة عن بيع النفط العراقي، بالإضافة إلى بنوك مرتبطة بالدولة ولها حجم كبير في السوق المالي العراقي. وقد أشار إلى ذلك وزير الخزانة الأمريكية بعد أن أصدرت الولايات المتحدة تصريحات رسمية متعددة حول دعوى "تهريب النفط الإيراني عبر العراق"، والتي تركز بشكل أساسي على فرض عقوبات لتعطيل هذه الشبكات ومنع إيران من الالتفاف على العقوبات الدولية.

فقد أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في تصريح لوزير الخزانة، سكوت بيسينت، بالقول: "يمكن أن يصبح العراق ملاذاً آمناً للإرهابيين، ولهذا السبب تعمل الولايات المتحدة على مواجهة نفوذ إيران في العراق. من خلال استهداف تدفق إيرادات النفط الإيراني، ستعمل الخزانة على إضعاف قدرة النظام على تنفيذ هجمات ضد الولايات المتحدة وحلفائها. وسنواصل جهودنا لتعطيل المحاولات المستمرة من طهران للالتفاف على العقوبات الأمريكية." ويأتي هذا التصريح كجزء من بيان صحفي صادر عن وزارة الخزانة الأمريكية في 3 أيلول/ سبتمبر 2025، يعلن عن عقوبات على "شبكة تهريب نفط إيراني مخفي على أنه عراقي، بقيادة أحد رجال الأعمال العراقيين، والتي تولد حوالي 300 مليون دولار سنوياً لإيران."

ثالثا: سيناريو الهجوم الاسرائيلي على إيران

في حال فشل المفاوضات النووية وتفعيل آلية إعادة العقوبات التلقائية على إيران من قبل الترويكا الأوروبية، فإن نتنياهو سيجد الفرصة سانحة لبدء الموجة الثانية من الهجوم على إيران. فقد تسعى إسرائيل إلى شن هجمات جديدة بهدف القضاء الحاسم على التهديد النووي الإيراني، خصوصاً إذا فشلت الدبلوماسية. وثمة أسباب تعزز سيناريو الموجة

الثانية من الهجوم الأميركي-الإسرائيلي على إيران، منها خروج إيران من المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وانتهاء عملياتها في غزة، وعدم جدوى العقوبات الاقتصادية في ثني إيران عن امتلاك السلاح النووي.

ومن الدلائل على قرب الجولة الثانية من الحرب، هو تأمين إسرائيل للمواد التموينية الغذائية، وإكمال كل مستلزمات الملاجئ بما يؤمّن الحماية، ورسالة رئيس الحكومة نتنياهو إلى الشعب الإيراني والتي لأول مرة يشير بها قائلا (أيها الإيرانيون لقد حرمتم من أبسط حقوقكم على مدى 46 عاماً لكنكم لستم وحدكم أنا معكم.. أقف إلى جانبكم.. إسرائيل تقف إلى جانبكم... قادتكم إلى زوال وإيران ستتحرر قريباً. لقد حان وقت العمل والنضال من أجل الحرية)، وبين أن هذه الرسالة ليست رسالة إلى الشعب الايراني فقط، بل إلى اتباع إسرائيل في الداخل الإيراني، ومن الدلائل الأخرى، استيراد أنظمة دفاعية متطورة، مناورات عسكرية قرب الحدود الأردنية (10 آب/أغسطس 2025)، ونشر التحليلات الاستخبارية الاسرائيلية بأن إيران تعيد بناء قدراتها الصاروخية والنووية، اقتراب معركة جديدة محتملة في لبنان، وخلال الشهرين الماضيين أظهروا حلفاء اسرائيل استعدادا غير مسبوق: مثل نصب ست بطاريات من منظومة «ثاد»، زيادة طلعات طائرات التجسس الأميركية فوق الخليج، وتعليق عمل سفارات غربية (مثل السفارة الألمانية) في المنطقة؛ وكلها مؤشرات على الاستعداد لمواجهة أكبر.

ولكن من الممكن أن يقوم الإيرانيون بهجوم استباقي كبير يستهدف البنى التحتية والمصالح الاقتصادية والقواعد العسكرية. إلا أن ذلك سيشعل حرباً واسعة، وستدخل كل من فرنسا وبريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل في صراعها ضد إيران، وستتوسع رقعة الحرب لتشمل القواعد الأميركية في الخليج، مع تطبيق إيران لخططها العسكرية بإغلاق مضيق هرمز. وستسعى الدول المتحالفة مع إسرائيل

إلى الإطاحة بالنظام الإيراني، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التكلفة التي ستتكبدها إسرائيل ستكون باهظة، وإلا فإنها ستؤدي إلى تآكل تدريجي للقدرات الصاروخية الإيرانية وترك البلاد بلا دفاع.

في الختام، يمكن القول إن الهجوم الاستباقي الإيراني، وإن كان محفوفاً بالمخاطر، فإن انتظار الهجوم الصهيوني مرة أخرى يعد عملاً أكثر خطورة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org